فاعترض عليه بان الحكم بان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول ان لم يكن كليا لم يكن علمه محيطا بالكل وان كان كليا وكان الجزئي المتغير من معلولاته اوجب ذلك ان يكون عالما به فالقول بانه تعالى لا يعلم الجزئيات المتغيرة لامتناع كونه موضوعا للمتغير تخصيص لذلك الحكم الكلي بامر اخر يعارضه في بعض الصور وهذا دأب الفقهاء في تخصيص بعض الاحكام باحكام يعارضها في الظاهر ولا يجوز ذلك في المباحث المعقولة لامتناع تعارض الاحكام فيها انتهى ورده صاحب المحاكمات بان اعتراضه مبني على ما فهمه لا على ما هو المتحقق من ان الموجودات من الازل الى الابد معلومة له تعالى ليس في علمه كان وكائن ويكون بل هي حاضرة في اوقاتها ازلا وابدا لكون علمه مقدسا عن الزمان بل الزمان بالنسبة الى علوم المكنات ثم قال هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام ويحرر مما يسرح فيه الاوهام انتهى وخلاصة ان الواحد المقدس بمعنى المتعال عن الزمان والدهر على ما حققه لا بمعنى الوجه الكلي على ما زعمه الطوسي وقال ان علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة ليس بالآلات جسمانية بل بنحو التعقل لا بطريق التخيل والاحساس كما في علمنا فالاختلاف في نحو الادراك لا في نحو المدرك فان الكلية والجزئية صفتان للعلم وربما يوصف بهما المعلوم لكن باعتبار العلم فيرد على هذا الجواب ان الجزئيات المتغيرة معلومة لله تعالى بوجه كلي منحصر في الخارج فيها والله تعالى يعلم المعلولات لعلمها وايرد شيء منها على ما حققه صاحب المحاكمات نعم يرد انه انما نقض في هذا الجواب لعلمه تعالى بالمعدومات الصرفة والمستحيلة بل النقض فيه اتم كان بالحوادث الجزئية حسبما يقتضيه الاشكال

ان كلا من الستة باي وجه اجيب به انشاء الله **الفصل الثالث** في بيان الايراد على الاجوبة المذكورة وبيان ما يرد على الايراد ودفعه **اما** على الجواب الاول وهو الجواب المصدر بانه الحق فبان يقال ان ما ذكره وان كان في مقام المنع لكن سنده وكيف لان الكلام في الحوادث الجزئية الغير المتناهية وتغيرها عن غيرها لا يكون الا بالاحاطة وهي لا تكون الا بالنهاية وهي خلاف المفروض فيكون باطلا وفيه ان علمه تعالى لا يقاس على علم الممكنات وهو قياس الغائب على الشاهد وهو من الادلة الفاسدة مع ان كلام السند وان كان بالابطال وهو لا يفيد الا اذا كان السند مساويا للمنع وهو ممنوع وما قيل انه يدعي مساواته فيفيد فلا يفيد **واما** على الجواب الثاني وهو جواب شارح المقاصد فبان يقال ان العلم اضافة او صفة ذات اضافة فما لم يتعلق بشيء لم يصر ذلك الشيء معلوما واذا كان في كل حد يتصور فوقه حد يلزم ان يكون الفوق مجهولا في كل حد وايضا يلزم ان يكون له تعالى كمال متوقع والمذهب ان جميع الكمالات حاصل له بالفعل وايضا يشبه ان يكون هذا الجواب مبنيا على ان علمه تعالى لا يتعلق بالمعدوم حتى يوجد وهو خلاف المعتمد **واما** على الجواب الثالث وهو جواب كثير من الاشاعرة فبان يقال انه مبني على ما قال الشيخ في الاشارات ان علمه تعالى بالجزئيات يجب ان يكون على الوجه المقدس وحمل العلامة الطوسي الوجه المقدس في كلامه على الوجه الكلي

فاعترض

Copyright © King Saud University